

المحتملة استنادها لوجه صحيح، سيما في الشرط الثاني الشهادة ما مرقوله
أيضا أن هذا السبب الذي لا يملك في ما ذكره في السبب الأول
يؤيد إلى الجمل بالاصل المقصود وهذا السبب في مثلتنا لا يوجب في ذلك
بل لكل طرفه وتبين ما بين الحملين فتأمل فانه مهم انتهى لفظا وما أشار
إليه رحمه الله من قوله بقولي التي هذا لفظه إذا اطلوا تاهد وطهر للحاكم أن
مسده إلى استفاض لم يحق إلى باد مسده إلى أن كان عاميا على
الأوجه لانه حمل شرطها انتهى وقوله رحمه الله تعالى وما مر في المنقبة
عبارة ولو شهد على امرأه باسها ويعينها فسألهم القاضي ان عرفون عينها ثم
اعتدتم صورته لم يلزمهم اجابته قاله الرافعي ومحلها كما علم مما مر في مشهور
الديانة والضبط والالزام كما قاله الأذري والركشي وأخرون انتهى كلام
شماز بن حجر وهو غاية في التحقيق بل فقه واضح وهو قيد لكلام الأصحاب ومن
ثم بالشرح مشاخي العلامة ابن رباد الرصد رحمه الله في فتاويه وقد عرفت
اللوحة في عمرنا بالتسارع إلى الشهادة بالتسارع بالوقف على القول به والى قدر
عليها مع عند احاطة الشاهد بالشروط الموسومة لذلك ومع وجود التزني الدالة
على بطلان الشهادة فالواجب على حكماء الرعي اصلاحهم الله تعالى ودينهم بالجهاد
بذلك النوع في الكشف عند ذلك وحقق وجود تزويج المعتمدين في ذلك فيها كما
صرح به الأصحاب وان لا يكون هناك بل يرتاب بها من كلام الشيخ ابن
زياد رحمه الله

دياد رحمه الله تعالى والله اعلم واما قول الفقهاء لا يدل كذا لانه فوايده فادعي
بعض من امرت والدلالة قبله ان الوقف على ذلك وانتهى من يك إلى آخر
جوابه انه تنوع الشهادة وان لم يدرك الوقف ولا من ادرك الوقف كما افق
بذلك الامام احمد المذكور وصور ما يشبهه ان الأذري حتى يتطرف في شهادة
والاستفاض ادركها الوقف فهل هو ملحق به إلى آخر السوال فاجاب
بما حاصله وما نقل عن الامام احمد وغيره صحيح وسد بالشاهد والهمم الوقف شرطه
وغيره كما في قوله المشاهدة وان علم ان مسسات هذا الاستفاض بال
صريح في مستنده بهاء لم يكن على وجه يوجب تردد لم يفرسوا في ذلك العلم به
على ما يدرك رحمه الله فانه يميز بين صور سؤاله فقال نعم بشرط ذلك كفايه
ان ذكرها مع اللفظ الوقف كما قاله ان الصلاح وان لم يدرك المشاهدة الواقف
ولا من ادرك بل وان ذكر في شهادته ان مستنده الاستفاضه ولم يظهر تذكره
واما قول الميالي ان هلتم بتدبيركم ان يخرج بقوله الشهادة واقام
كله بها ادعاء إلى آخره جوابه اني قد سميت قديما عن قريب من هذه الصور
وغيره بل نطه سؤالا وجوابا ما نقولون فيم اذا تنازع اولاد الواقف
واولاد اولاده في الوقف مع اللفظ هل عليه ان يوقف موروث او يوقف
والاولاد الاولاد انه وقف شرك واقام كل سنة بما ادعاه فيها الحاكم
فاحتمت بان البينة التي اثبت بالشرك وهي بينة اولاد الاولاد تقدر كذا

اسم